حيث إن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على حماية حقوق الإنسان، والعكس صحيح، فالتنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ضمان حقوق الإنسان للجميع[1].

وبعبارة أخرى تتجلى أوجه العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، في كون حقوق الإنسان تعد أساس التنمية المستدامة، وأن التنمية المستدامة تعزز حقوق الإنسان من خلال توفير بيئة آمنة وصحية، وفرص عمل عادلة، وتعليم جيد، ومياه نظيفة، وغيرها من العوامل التي تساهم في تمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية، كما يمثل جوهر خطة التنمية المستدامة، ويتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في عدم التمييز والمساواة، وكذلك يركز على تعزيز قدرة الأفراد على المطالبة بحقوقهم، وعلى قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حقوق الإنسان، ولهذا يمكن القول إنّ الاستثمار في حقوق الإنسان هو استثمار في تحقيق التنمية المستدامة، إذ إنّ معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيّما في سياق الأزمات، يعزّز السلام والعدالة والمؤسسات الشاملة، وهو الأمر الذي يظهر التكامل بينهما، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وبالمقابل لا يمكن تحقيق حقوق الإنسان من دون تحقيق التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى تبنّي المجتمع الدولي إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلًا عن اعتماد العراق الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وكذلك قيام وزارة التخطيط بإعداد خطة التنمية الوطنية في العراق ٢٠٢٨-٢٠٢٤ لتمثل إطارًا تنمويًا يهدف إلى توجيه الجهود والموارد نحو تحقيق أهداف محددة وطموحة[2].

خامساً: التغيرات المناخية وحقوق الإنسان:

تظهر التغيرات المناخية بوصفها من أهم آفاق تطور حقوق الإنسان[3]، إذ توجد العديد من التهديدات للدول بسبب الآثار السلبية التي تتركها التغيرات المناخية على حياة الإنسان، وهو الأمر الذي يبرز الحاجة لحماية حقوق الإنسان، إذ إنّ هذه التغيرات في حالة عدم معالجتها قد تمنع الإنسان من

---

(١) للمزيد من التفصيلات ينظر: د. حسيب عارف العبيدي، التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، المجلة السياسية والدولية، العدد الثاني، ص ٥٧. د. خالد سلمان جواد، دور التنمية المستدامة في تعزيز حقوق الإنسان، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد خاص، ٢٠١٩، ص ١١٧٩.

(٢) د. نغم عبد الستار، التنمية المستدامة وحقوق الإنسان الدستوري، مجلة آشور، العدد ٢، ٢٠٢٥، ص٢٦٩.

(٣) عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ لعام ١٩٩٢ التغير المناخي بانه "تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، والذي يفضي الى تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض".

تجسد مبدأ الكرامة الإنسانية، كونه يتضمن قدراً كبيراً من التسامح مع الآخرين، وتزداد أهمية التعايش السلمي في المجتمعات المتعددة ذات الثقافات المتنوعة، إذ يؤكد التعايش قدرة الإنسان على التواصل مع غيره بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، بوصفه كائناً اجتماعياً، ولهذا فإن تعزيز التعايش السلمي بين أبناء البلد الواحد قد يؤدي إلى تطوير الصراعات المجتمعية والسياسية، ولهذا يتوفر التعايش السلمي، وتعزيز دور الدولة في تحقيقه، فهما أمران أساسيان لبناء أي مجتمع ديمقراطي، لأن التعايش يثمر وهي الديمقراطية يكونان بيئة روح التسامح وقبول الآخر المختلف[1].

لذا مقومات التعايش السلمي، تتجلى بوجود الإرادة الحرة الوطنية المشتركة، بأن يقوم على أساس الانتماء الثاني لأبناء الوطن، وكذلك التفاهم حول الأهداف والغايات المشتركة، والتعاون على العمل المشترك، وصيانة هذا التعايش بسياج من الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة[2].

وينصرف مفهوم التعايش إلى قبول أبناء الوطن الواحد بعضهم بالآخر، ولا ينصرف إلى قبول الممارسات التي تجرمها الدستور أو القانون التعايش معهم[3].

وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من النصوص القانونية التي تحمي مبدأ التعايش السلمي، وتجرم الأعمال الموجهة ضد التعايش[4]، فضلاً عن الإعداد مسبقاً لمشروع قانون الهيأة الوطنية لحماية التعايش السلمي عام ٢٠١٧.

---

(١) د. مصدق عادل، دور الدستور والقانون في إرساء التعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، ٢٠٢٠، ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) د. مصدق عادل، المصدر نفسه، ص ٥٩-٦٠.

(٣) مثال ذلك: نص المادة (٧/ أولاً) من الدستور العراقي تجريم الكيان أو النهج الذي يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو البعث الصدامي، وكذلك الحال في قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢.

(٤) تنص المادة (١٩٥) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل على الآتي: "يُعاقب بالسجن المؤبد من استهدف إثارة حرب أهلية أو اقتتال طائفي، وذلك بتسليح المواطنين أو بحملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر أو بالحث على الاقتتال، وتكون العقوبة الإعدام إذا تحقق ما استهدفه الجاني". وتنص المادة (٢٠٠) من القانون: "- يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (سبع) سنوات أو بالحبس كل من حبذ أو روج أيًا من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية، أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية، أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات، أو للقضاء على طبقة اجتماعية، أو لقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية، أو لهدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظًا في ذلك.

ويُعاقب بالعقوبة ذاتها كلُّ من حرَّض على قلب نظام الحكم المقرَّر في العراق، أو على كراهيته، أو الازدراء به، أو حبَّذ أو روَّج ما يجر النعرات المذهبية أو الطائفية، أو حرَّض على النزاع بين الطوائف والأجناس، أو أثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق".

ومن أجل مواجهة هذه التحديات يتطلّب تفعيل التعاون الدولي بين الدول للحد من أسباب تغير المناخ ومواجهة تأثيراته على حقوق الإنسان، فضلًا عن عقد البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية بين الدول المتشاطئة للحد من أزمة المياه، كذلك إشراك جميع الفئات بشأن اتخاذ القرارات في ذلك، ولاسيّما الشباب منهم.

وتجدر الإشارة إلى قيام العراق بالعديد من الإجراءات لمواجهة التغير المناخي، حيث شرع مجلس النواب القانون رقم (٣١) لسنة ٢٠٢٠ (قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاق باريس الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ لعام ١٩٩٢).

وقام مجلس الوزراء العراقي بتأسيس المجلس الأعلى للشباب عام ٢٠٢٣، وأطلق العديد من المبادرات منها (الفريق الوطني الشبابي للتغير المناخي)، و(المبادرة الوطنية لتنمية الشباب)[١].

سادساً: العولمة وحقوق الإنسان:

يقصد بالعولمة في مجال حقوق الإنسان بأنها تعميم مفهوم قيمي وأخلاقي واحد على مفهوم حقوق الإنسان بصيغته العالمية، ولهذا يرى بعضهم أنّ العولمة قد تتضمّن انتهاك القيم الأخلاقية التي تُبنيت عليها حقوق الإنسان، وذلك لاستحالة تطبيق ثقافة عالمية موحدة تطبق على المجتمعات كافة بشأن حقوق الإنسان، ومن ثَمّ أدّت العولمة إلى تعارض بين المتوارث من القيم والعادات العربية الأصلية وبين القيم الغربية الوافدة، والذي أدّى بدوره إلى التأثير الواضح في دعوات تعزيز حقوق الإنسان العربي، ومن ثم سلب حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها وموروثها الثقافي والحضاري والفكري الأصيل[٢].

سابعاً: التعايش السلمي وحقوق الإنسان:

يعرّف التعايش السلمي بأنّه "تقبّل الأفراد لبعضهم بعضًا داخل المجتمع الواحد، أي: تقبل الاختلافات الموجودة بينهم، ممّا يساهم في تحقيق مبادئ التعايش الإنساني والقبول، بما يضمن وجود علاقات إيجابية في المجتمع"[٣].

وتتمثّل أهمية التعايش السلمي بوصفه من مقومات كفالة ممارسة حقوق الإنسان على أساس المساواة، وتعزيز بناء الدولة، وإرساء مبدأ المواطنة الصالحة، ويعد من أهم القيم الإنسانية العليا التي

---

(١) ينظر قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٣٤٥٦) لسنة ٢٠٢٣، وكذلك الأمر الديواني رقم (٢٣٨٤٠) لسنة ٢٠٢٣ بتشكيل المجلس الأعلى للشباب.

(٢) د. سلمان الجميلي، المعايير الأخلاقية وحقوق الإنسان في ظل التطورات الدولية الراهنة، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٨، ٢٠٠٩، ص ٤٩.

(٣) ينظر المادة (١) من مشروع قانون الهيأة الوطنية لحماية التعايش السلمي في العراق لسنة ٢٠١٦.

التمتع بالحقوق الأساسية، وتشكل عائقًا أمام ممارستها، ويتجلى تأثيرها على الحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في السكن اللائق، والحق في البيئة السليمة، بسبب الجفاف وغيرها. كما تهدد آثار التغييرات المناخية بعض الفئات المحمية في المجتمع مثل كبار السن والنساء والأطفال والمعاقين وغيرهم (١).

بعبارة أخرى فإنّ تغير المناخ له آثار عميقة في حقوق الإنسان، إذ يُهدد الحق في الحياة، والغذاء، والمياه، والصحة، والسكن، والبيئة الآمنة، وغيرها، وتتجلى هذه التأثيرات في زيادة الظواهر الجوية المتطرفة، وارتفاع منسوب سطح البحر، وتدهور الموارد الطبيعية، ممّا يؤدي إلى النزوح القسري، والصراعات على الموارد، وزيادة انعدام الأمن الغذائي.

ومن التأثيرات الرئيسة لتغيّر المناخ على حقوق الإنسان هو الحق في الحياة، إذ تهدد الظواهر الجوية المتطرفة، كالفيضانات والعواصف وحرائق الغابات، حياة الناس وتعرضها للخطر، وكذلك الحق في الغذاء، إذ يؤدي تغيّر المناخ إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل، ممّا يُهدّد الأمن الغذائي، ويزيد من الجوع وسوء التغذية. فضلًا عن الحق في المياه، إذ يؤدي ارتفاع درجة الحرارة ونقص الأمطار إلى ندرة المياه، ممّا يؤثر على صحة الإنسان وسبل عيشه، كما تؤثر التغييرات المناخية على الحق في الصحة، حيث يتسبّب تغيّر المناخ في انتشار الأمراض المُعدية والأمراض المرتبطة بالحرارة، ويزيد من مشاكل الجهاز التنفسي، فضلًا عن التأثير على الحق في السكن، إذ تؤدي الفيضانات والأعاصير إلى تدمير المنازل وتشريد السكان، ممّا يُعرضهم لخطر التشرّد والنزوح، ويؤثر التغيّر المناخي على الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية، وذلك من خلال التأثير في جودة الهواء والماء والتربة، ممّا يُهدّد صحة الإنسان والبيئة، فضلًا عن التأثير على الحق في التنمية، إذ إنّ تغير المناخ يؤدي إلى إعاقة التنمية المستدامة، كونه يعيق النمو الاقتصادي، ويؤثّر على تحقيق أهداف التنمية، ويؤثر على الحق في الثقافة، إذ يؤدي تغير المناخ إلى تدمير المواقع الثقافية، والأماكن ذات الأهمية التاريخية، ممّا يهدد الهوية الثقافية للمجتمعات.

ويلحق بالتغيّر المناخي أزمة المياه، بسبب إقامة السدود في منابع نهري دجلة والفرات، ممّا يؤدي إلى مشكلة الجفاف، وتقليل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب ملوحة الأرض، وما يترتب على ذلك من مشاكل في الأمن الغذائي للمواطن، وتأثيره على الحق في الغذاء والمياه الصالحة (٢).

---

(١) د. نضال محمد، أثر التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ٣٩٧.

(٢) د.طه حميد حسن، د. ناظم نواف، د. عمار سعدون، التغير المناخي في العراق وتأثيره في الأمن الغذائي، مجلة دراسات دولية، العدد١٠٢، ٢٠٢٥، ص ٢ وما بعدها.